Warith Scientific Journal

تقييم الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية وأثرها في مؤشر القيمة السوقية لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية

Evaluation of the deposit and credit function of commercial banks and their impact on the market value index of the sectors of the Iraq Stock Exchange

م.م مناف محمد خليل
Manaf Mohammed Khaleel
manaf.m@s.uokerbala.edu.iq
جامعة وارث الأنبياء كلية الإدارة والاقتصاد
University of Warith Al-Anbiyaa
College of Administration and

أ.م.د أمير علي خليل
Assest.Prof.Ameer Ali khaleel
ameer.ali@uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University/ College of
Administration and Economics

المستخلص:
يهدف البحث إلى تحليل قدرة المصارف التجارية على القيام بالوظائف الأساسية والمتمثلة بـ (الوظيفة الايداعية والائتمانية) في مؤشر القيمة السوقية لشركات القطاعات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ولغرض بيان اثر تلك الوظائف على مؤشر القيمة السوقية تم استخدام مؤشر الميل الحدي والميل المتوسط الإيداع لقياس اثر الوظيفة الايداعية وكذلك استخدام الميل المتوسط والحدي للائتمان لقياس اثر الوظيفة الائتمانية على مؤشر القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق للمدة من 2005-2021 .وقد افترض البحث فرضية رئيسية مفادها(لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر القيمة السوقية للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية).
وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها كان للوظيفة الايداعية والوظيفة الائتمانية علاقة اثر ذات دلالة معنوية في مؤشر القيمة السوقية لاغلب قطاعات السوق وهذا ما يثبت فرضية الدراسة فيما لم تكن هناك علاقة اثر بين تلك الوظائف ومؤشر القيمة السوقية لقطاع التامين هذا واختتم البحث بعدد من التوصيات أهمها الاهتمام بتنشيط قطاع التأمين والاستثمار لما لهم من دور واثر كبير على نشاط باقي الشركات المدرجة في السوق.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة الايداعية ، الوظيفة الائتمانية ، قطاعات سوق العراق للأوراق المالية

Abstract:
The research aims to analyze the ability of commercial banks to perform the basic functions represented by (the deposit and credit function) in the market value index of the companies listed in the Iraqi Stock Exchange. The research assumed a main hypothesis that (there is no statistically significant effect of the deposit and credit positions on the market value index of the sectors listed in the Iraqi Stock Exchange). The research reached a set of conclusions, the most important of which is that the banking sector had the highest market value among the rest of the sectors operating in the Iraqi market for securities, and the reason for this is that banks enjoy higher confidence than the rest of the sectors. The rest of the sectors by providing facilities to these sectors, adding more effective companies and deleting idle companies.

Key words: **The depository function, The credit function, The sectors of the Iraqi stock market**

1. المقدمة:

تساهم المصارف التجارية في دعم ونمو الاقتصاد الوطني للبلد من خلال دور الوساطة الذي تلعبه فهي مؤسسات مالية تعمل من خلال وظائفها الأساسية على تجميع الأموال من صغار الأفراد ووحدات الفائض بمقابل فائدة تدفع فوق تلك الأموال للجهة المودعة وهذه هي الوظيفة الأساسية الأولى للمصارف (الوظيفة الايداعية) ومن ثم إعادة إقراض الأموال المتحصل عليها إلى وحدات أخرى قد تعاني من عجز مقابل فائدة تكون أعلى من الفائدة الممنوحة للأموال المودعة وهي تمثل الوظيفة الأساسية الثانية للمصارف (الوظيفة الائتمانية) تحقق المصارف الإرباح من الاختلاف بين الفوائد الممنوحة والمستقطعة حيث من خلال تلك الوظائف تحقق المصارف التجارية فائدة اقتصادية للبلد فهي تعمل على تحريك عجلة الاقتصاد أو تنشيطها وقد يكون ذلك بسبب

المصارف نفسها لتحقيق الأرباح والنمو للمصرف عينه أو يكون نتيجة توجيهات البنك المركزي لتطبيق سياساته المتخذة، وتعتبر عملية تقييم الأداء أساسية لتحديد مدى قدرتها في إدارة أصولها بالشكل الأمثل ، لذا سيتم تقييم كل من الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف عن طريق تحليل شكل تطور العلاقة بينهما مع النشاط الاقتصادي عبر حساب الميل الحدي والمتوسط لكل من الوظيفة الايداعية والائتمانية في حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال قسمة الإيداع أو الائتمان المصرفي ككل لسنة معينة على أجمالي الناتج المحلي لتلك السنة لمعرفة الميل المتوسط ومن ثم قسمة حاصل التغير في كل من حجم الودائع وحجم الائتمان على حاصل التغير في الناتج المحلي الإجمالي .

2. منهجية البحث:

2.1 مشكلة البحث:

يعاني سوق العراق للأوراق المالية من ضعف في مؤشر القيمة السوقة للشركات المدرجة في اغلب قطاعاته وهذا قد يعني ان المصارف التجارية لا تقوم بوظائفها بالشكل المطلوب للتأثير على نشاط السوق اذ ان انخفاض نسبة توجه الأفراد إلى الاستثمار في الأوراق المالية للسوق يعود إلى انخفاض الوعي والخوف من قبل الأفراد في ان الاستثمار في هذا المجال قد يعني فقدان الأموال وخسارتها بينما هناك شركات عاملة في السوق تكون بحاجة الى التمويل لغرض زيادة مستوى نشاطها ولكن لا تمنح المصارف التجارية تلك الشركات الائتمان المطلوب .

2.2 أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في ان التقييم الاقتصادي للمصارف التجارية سيوضح الاستجابات والميول المتوسطة والحدية التي تتخذها مسارات الإيداع والاقراض والتي تعكس الدور الادخاري والتمويلي للوحدات الاقتصادية وتنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها تشكل مرجعا للباحثين والمهتمين وصناعا لقرار،إذ تقدم تشخيص لتأثير الوظائف الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية على مؤشر القيمة السوقية للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بجوانبها التقنية والحجميه وبالتالي تحديد القيم الحقيقية والمعيارية لمستوى الإيداع والقدرة على منح الائتمان من خلال مدخلات ومخرجات المصارف وهو ما يمثل صورة حقيقية لنقاط الضعف والقوة لها.

2.3 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الأتي:

1. التعرف على المضامين العلمية لكل من الوظائف الايداعية والائتمانية السوق المالي وعلاقة هذه المفاهيم مع بعضها.
2. قياس مدى تأثير الوظيفة الايداعية والائتمانية على القيمة السوقية لشركات قطاعات سوق العراق للأوراق المالية.

2.4 فرضية البحث:

تبنى البحث فرضية أساسية وهي:

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2.4 منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الكمي والمنهج التحليلي للوقوف على متغيرات البحث لغرض قياس حجم الأثر بين المتغيرات .

2.5 الحدود الزمنية والمكانية للبحث:

يمكن توضيح حدود الدراسة عبر النقاط الآتية :

1. **الحدود الزمنية**: يتمثل الإطار الزمني للدراسة في بيانات سنوية عن إجمالي حجم الودائع والائتمان للمصارف التجارية وبعض مؤشرات سوق العراق للفترة من (2005-2021).
2. **الحدود المكانية**: يتمثل الإطار المكاني للدراسة في المصارف التجارية والقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2.6 الوسائل الاحصائية والمالية المستخدمة:

استعانت الدراسة بمجموعة من النسب المالية والمقاييس الاحصائية بهدف تحليل قوة التأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، ومن هذه الاساليب الاستعانة في برنامج (EXCEL 2010) لاستخراج الأهمية النسبية فضلاً عن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (vSPSS. 23) لغرض تحليل البيانات واستخراج النتائج المتعلقة بتحليل الانحدار(Anove) واختبار (t) اللامعلمية ومعامل التفسير بشكل يسهل توضيح العلاقة بين الوظائف الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية ومؤشر القيمة السوقية لقطاعات سوق العراق للاوراق المالية.

الجانب النظري:

3. الوظيفة الايداعية:

تعد الودائع العنصر الأساسي والرئيسي لأموال المصارف وتعد الشريان الأساسي لحياة واستمرارية المصارف حيث تؤدي المصارف خدمة لاقتصاد البلد بقبولها لهذه الودائع فهي تسهل عمليات التسديد الناجمة عن التبادل التجاري كما وتحفز الأفراد على ادخار الأموال في المصارف وعدم اكتنازها .

3.1 مفهوم الوظيفة الايداعية:

يعتمد نجاح عمل المصارف التجارية بالدرجة الأساس على كمية الأموال المحصلة عن طريق الإيداع وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الودائع هي أهم مورد للمصارف التجارية ومن المعروف أن ودائع المصارف تدفع فوائد للمودعين ما لم يتم فتح الحساب ليكون خالياً من الفوائد، إذ يفضل العملاء معدل الفائدة المرتفع وهذا بدوره يدفعهم لإيداع المزيد من الأموال في المصرف (Belete,2021:1)، تتمثل وظيفة قبول الودائع في أن المصارف تحصل عمولة مقابل الاحتفاظ بالأموال في عهدته والوظيفة الأخرى للمصارف هي منح القروض لعملائها عن طريق إقراض نسبة معينة من الودائع النقدية الخاملة بسعر فائدة أعلى مما تدفعه على هذه الودائع من خلال هذه العملية تكسب المصارف الأرباح وتواصل أعمالها (Okechukwu,& Gerald, 2016:213).

3.2 أهمية الودائع:

تقوم المصارف التجارية بتعبئة الودائع وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على الأنشطة الاستثمارية المختلفة، وبذلك فهي تؤثر بشكل ما في دعم التنمية الاقتصادية إذ تقوم المصارف التجارية بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة ،وذلك عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية معتمدة على موارد المصرف الخارجية من الودائع بشكل أساس فضلا عن مواردها الداخلية المتمثلة برأس المال والاحتياطيات التي لا تشكل إلا نسبة قليلة (Koch & Macdonald، 2015: 102)، وتعد الودائع من أكثر مصادر التمويل استقرار وأهمية لأي مصرف تجاري إذ توفر المصارف فرص للمدخرين لكسب إرباح على الأموال الفائضة وفي الوقت ذاته تقدم المصارف الأموال للشركات أو الأفراد لإغراض الاستهلاك والاستثمار (Kumar,2014:170)

3.3 انواع الودائع:

يمكن ان تتخذ الودائع لدى المصارف التجارية من حيث الأجل في التالي:

1. **ودائع تحت الطلب(الحساب الجاري)**

تتمثل ودائع تحت الطلب بالودائع التي يمكن للزبون سحبها حسب رغبته دون إشعار المصرف بذلك عن طريق كتابة شيكات وبالتالي يشار إليها بالحسابات الجارية في المقابل أن ما يميز ودائع الحساب الجاري أنها لا تدفع أي فائدة للمودع أو تكون الفائدة المدفوعة في الحد الأدنى (Golin & Delhaise,2013:91).

2. **ودائع لأجل**

الودائع لأجل هي حسابات ودائع بفائدة ذات تاريخ استحقاق ثابت وفي كثير من الأحيان بسعر ثابت عادة ما تتم في أجال استحقاق تتراوح من شهر واحد إلى 5 سنوات مع الودائع طويلة الأجل التي تجذب فائدة أعلى تدفع عند الاستحقاق غالباً ما تستفيد الحسابات التي تزيد مدتها عن عام واحد (Choudhry,2018:15).

3. **ودائع التوفير**

تعرف ودائع التوفير على أنها أموال مودعة في مؤسسة مالية من قبل وحدات الفائض مثل الأسر والمؤسسات والحكومة إذ تمثل جزء من دخل العام الحالي ولا تستخدم لإغراض الاستهلاك وتكون المصارف ملزمة بسداد الأموال عند الطلب بعد فترة زمنية أو بعد انتهاء فترة أشعار مطلوبة (Vuong,et al ,2020:294)).

3.4 تأمين الودائع: Deposit Insurance

يتم تصميم انظمة التأمين على الودائع وذلك لتقليل أو القضاء على المخاطر التي يتعرض لها المودعين الذين يضعون الأموال في أحد البنوك للخسارة. وبالتالي، يوفر التأمين على الودائع الحماية لودائع الأسر والشركات الصغيرة، والتي قد تمثل مدخرات الحياة أو أرصدة المعاملات الحيوية. مع وجود نظام تأمين على الودائع، يمكن لهذه الأسر والشركات "ممارسة أعمالها" مع بعض التأكيد على ان أموالهم آمنة. وهذا بدوره يدعم الاستقرار والعمليات السلسة للاقتصاد (Ketcha, N.,1999:223).

3.5 الميل المتوسط والحدي للايداع:

لمعرفة التغير في طبيعة الودائع المصرفية وتطورها في المصارف التجارية ومعرفة العلاقة التي تربط بين حجم الودائع المصرفية والعلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لابد من التعرف على الميل المتوسط والحدي للإيداع إذ يعكس **الميل المتوسط للإيداع** القدرة والفاعلية التي تتمتع بها المصارف في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر ذو أهمية لتقييم أداء المصارف واستراتيجياتها في تنشيط الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام.أما **مؤشر الميل الحدي** للودائع فهو يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي عن طريق قيمة مؤشر الميل الحدي يكون بمقدور المصارف تحديد قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك مما يتطلب تثبيت أو تغير الاستراتجيات المعتمدة المطبقة لتحفيز الطلب على الودائع (Zayer et al., 2015:13).

الميل المتوسط للإيداع المصرفي=مجموع الودائع/إجمالي الناتج المحلي

$$APD=D/GDP$$

- (APD) الميل المتوسط للإيداع
- (D) إجمالي الودائع
- (GDP) الناتج المحلي الإجمالي

الميل الحدي للإيداع المصرفي=تغير إجمالي الودائع/التغير في إجمالي الناتج المحلي

$$\Delta D/\Delta GDP=MPD$$

- (MPD) الميل الحدي للإيداع
- (ΔD) التغير في إجمالي الودائع
- (ΔGDP) التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي

لمعرفة مدى التأثر الناتج عن ارتفاع حجم الودائع هل هو تأثير سلبي أم ايجابي على المصارف التجارية لابد من ربط العلاقة بين حجم الناتج المحلي وحجم الودائع والذي يعرف بمؤشر الميل المتوسط للودائع المصرفية فهو يعكس القدرة والفاعلية على جذب الودائع وفق لحصتها من الناتج المحلي إذ تقاس قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد بنسبة الودائع إلى الناتج المحلي (Abdulnabi, 2021: 143)

ويقصد بالميل الحدي التغيرات السنوية في الودائع إلى التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي التغيرات في الإيداعات المصرفية الناجمة عن التغيرات في إجمالي الناتج المحلي (Thuwaini, 2004: 4)

4.الوظيفة الائتمانية:

من الوظائف المهمة للمصارف التجارية هي تقديم القروض والسلف لرواد الأعمال ورجال الأعمال وتحصيل الفوائد يعد الائتمان المصدر الأساسي لجني الأرباح حيث يحتفظ البنك بعدد صغير من الودائع كاحتياطي ويقدم (يقرض) المبلغ المتبقي للمقترضين في شكل قروض تحت الطلب، وسحب على المكشوف، وائتمان نقدي، وقروض قصيرة الأجل .

4.1 مفهوم الوظيفة الائتمانية:

إن كلمة "ائتمان" مشتقة من الكلمة اللاتينية القديمة (Creditere) والتي تعني "الائتمان" أو "الإيمان" خلال القرون الماضية ، تبقى معنى المصطلح قريبًا من الأصل يقوم المقرضون أو الدائنون بإقراض الأموال أو الائتمان بناءً على الاعتقاد بأن المقترض يمكن أن يُعهد إليه بسداد المبلغ المقدم مع الفائدة وفقًا للشروط المتفق عليها (Golin, & Delhaise,2013:1).

4.2 أهمية الائتمان:

يؤدي الائتمان المصرفي دوراً فعالاً وبالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني إذ انه يعمل على تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية إذ تمول مختلف الأنشطة والمشروعات الاقتصادية وفقاً لاحتياجاتها وبالتالي المساهمة في زيادة الإنتاجية كما يمثل الجانب الأكبر من موجودات المصرف فهو المجال الأكثر جاذبية للاستثمار(Fayeq, 17:2015) ، ويحقق الائتمان الجزء الأكبر من الإرباح للمصارف التجارية فهو الاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف نظراً لارتفاع العوائد المتحققة منه ويعمل الائتمان المصرفي على زيادة حجم التجارة الدولية عن طريق فتح الاعتماد ألمستندي فهو يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل التجاري الخارجي ويحقق اقتصاداً متوازناً عبر توزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتأمين انسيابيتها للمشاريع كافة (Adhafa, 16:20018).

4.3 انواع الائتمان:

يتخذ الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف التجارية أشكال وانواع متعددة:

1. **الائتمان النقدي :**هو الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف حيث يشكل التوظيف صاحب الأهمية الأكبر من قبل أدارة الائتمان والأكثر ربحيه فهو النشاط الأكثر شيوعاً أن هذا النوع من الائتمان يمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في عمليات متفق عليها ومحدده بعقد الائتمان (Angro, 2007:25).
2. **الائتمان التعهدي :** يمتاز هذا النوع من التسهيلات الائتمانية بان المستفيد منها يكون شخصاً أخر غير الزبون الذي قدم طلب الائتمان ،لا يتضمن الائتمان ألتعهدي تقديم الأموال بيد الزبون أو المستفيد إنما تعهدات خطيه يتكفل المصرف بموجبها زبائنه تجاه الآخرين بالالتزام الذي قد يتحقق أو لا يتحقق تبعاً لتحقق أو عدم تحقق الشروط الواردة في التعهد ومن أكثر أشكاله شيوعاً الاعتماد ألمستندي وخطابات الضمان (Abdullah and Al-Trad, 2008:172), (Al-Shammari, 2012: 81).
3. **أشكال ائتمانية حديثة :** ظهرت خلال الفترة الأخيرة نتيجة الحاجة لها ونتيجة تطور العمل المصرفي بعض الصيغ التمويلية الحديثة ومن بين أهم الأشكال الائتمانية هي التالي:

أ) بطاقات الائتمان

تعمل بطاقات الائتمان كوسيلة للدفع تقوم البطاقة باستبدال النقود والشيكات بقطعة بلاستيكية والتدفق الرقمي للمعلومات أحدث خطوة في التقدم التاريخي الطويل من الخرز والأصداف إلى العملات الذهبية والنقود الورقية تجعل بطاقة الدفع الرابط بين القيمة ووعائها المادي أكثر ضعفًا وفي الوقت نفسه تعد بطاقة الائتمان أيضاً أداة الحصول على الائتمان الاستهلاكي على هذا النحو فإنه يسمح للناس باستخدام الأموال التي ليس لديهم حتى الآن لشراء السلع الآن ودفع ثمنها لاحقًا وهي قوة رئيسية في التوسع السريع للائتمان الاستهلاكي وثقافة المستهلك وعليه يجب أن ندرك أن بطاقة الائتمان ليست منتجًا واحدًا بل مزيجًا من منتجين بطاقة الدفع والقرض الاستهلاكي (Guseva,& Rona-Tas,2014:3).

ب) عقد البيع الإيجاري

هو اتفاق للتأجير مع خيار الشراء على الرغم من أن الزبون يتمتع بخيار الشراء فإنه لا يحتاج إلى القيام بذلك ويمكنه إنهاء الاتفاقية وإعادة البضائع في أي وقت وفقًا لشروط وأحكام الاتفاقية وأحكام قانون ائتمان المستهلك ومع ذلك لا يحصل المشتري أو المستأجر على حق ملكية البضائع حتى يتم دفع سعر الائتمان الإجمالي ، الذي يشمل جميع الرسوم في حالة التخلف عن السداد يجوز للمالك رفع دعوى قانونية لإعادة البضائع والمطالبة بمبلغ المتأخرات المستحقة وقت إنهاء الاتفاقية يتم دفع الوديعة التي قد تشمل أي بدل مقايضة من قبل العميل عند توقيع الاتفاقية يتم خصم هذه الدفعة الأولية من السعر النقدي للبضائع ويضاف إلى الرصيد رسوم الائتمان والتي ستختلف خلال فترة الائتمان المطلوبة وخيار شراء المبلغ يتم الدفع عادةً عن طريق الخصم المباشر أو الأمر الدائم (Edwards,2004:375).

ج) التأجير التمويلي

هو نوع من انواع النماذج الائتمانية الحديثة حيث يقوم المقرض بشراء المعدات أو المركبات ويؤجرها لعملائه (Rose & Hudgins,2013:522)

4.4 أسس منح الائتمان:

ان منح الائتمان من قبل المصارف يجدب ان يستند قواعد واسس معينة متعارف ومتفق عليها وهي:

أن منح الائتمان من قبل المصارف يجب أن يستند قواعد وأسس معينة متعارف ومتفق عليها وهي:

أ) **توفر الأمان :** يعني ذلك أن المصرف حينما يمنح الائتمان إلى الزبون يجب أن يكون مطمئن على إن الأموال الممنوحة للزبون (أفراد أو منشآت) لديها المقدرة على سداد القروض الممنوحة لها مع الفوائد المترتبة عليها في الموعد المتفق عليه (Al-Shammari, 2010: 15).

ب) **تحقيق الأرباح :** أن المصارف التجارية مؤسسات هادفة إلى الربح وعليه فان السياسة الائتمانية المتبعة من المصارف سواء كانت مرنة أو متشددة يكون الهدف منها هو تحقيق الإرباح ولكن هذه الإرباح مقترنة بمستوى معين من المخاطرة وبذلك فأن المصرف يتحصل على الفوائد التي من خلالها يستطيع تسديد الفوائد على الودائع وتحقيق عائد على شكل إرباح صافية (Rafal &Monika,2016:33).

ج) **السيولة :** يقصد بالسيولة مدى امتلاك المصرف أموال متاحة لمواجهة طلبات القروض المحتملة من المقترضين وكذلك مواجه طلبات سحب الودائع من قبل المودعين أي انه يتوجب على المصرف توفير الأموال بشكل نقدي أو أصول قابلة للتحويل إلى نقد بسرعة دون أي تأخير وتأخذ السيولة ثلاث أبعاد هي (الوقت والمخاطرة والكلفة) وتتطلب عملية إدارة السيولة الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة وهو ما يتعارض مع هدف الربحية ويتوجب على إدارة المصرف التي تسعى إلى النجاح الموائمة بين هدف الربحية والسيولة (Al-Shammari, 2010: 15) ،وتعرف على أنها قدرة المصرف على ضمان توفير الأموال اللازمة لتلبية الالتزامات المالية أو المستحقات بسعر معقول وفي مختلف الأوقات (Godwin,2015:5)

4.5 الميل الحدي والمتوسط للائتمان:

يوضح معيار الميل الحدي للائتمان العلاقة بين التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Thuwaini, 2004:10) ،كما ويعرف على انه الزيادة الحاصلة في الائتمان خلال سنة معينة مقاس بالزيادة التي حصلت في الناتج المحلي الحقيقي خلال نفس المدة (Al-Zubaidi, 2011: 252).

الميل الحدي للائتمان المصرفي = تغير أجمالي الائتمان / تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$$MPC = \Delta C / \Delta GDP$$

- (MPC) الميل المتوسط للائتمان.
- (ΔC) التغير في إجمالي الائتمان.
- (ΔGDP) التغير في الناتج المحلي الاجمالي.

أما الميل المتوسط للائتمان يعرف على انه التطور غير المنتظم للائتمان في المصارف التجارية من خلال تقديم تحليل لشكل ذلك التطور الذي يصاحب العلاقة بين الائتمان والنشاط الاقتصادي (Al-Zubaidi, 2011: 251), وكذلك أيضاً يعرف الميل المتوسط بأنه نسبة ما يقدم من ائتمان بأنواعه إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويمثل العلاقة بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (Thuwaini, 2004:10).

الميل المتوسط للائتمان المصرفي = أجمالي الائتمان / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$$A\ P\ c = C / GDP$$

- (APC) الميل المتوسط للائتمان.
- (C) إجمالي الائتمان.
- (GDP) الناتج المحلي الإجمالي.

5. الأسواق المالي ومؤشراتها:

5.1 مفهوم السوق المالي Financial market concept:

الأسواق المالية هي الأماكن التي يتم فيها بيع وشراء الأدوات المالية وتعد بمثابة الجهاز العصبي المركزي للاقتصاد إذ تتفاعل مع أسواق المعلومات بسرعة وبشكل ينعكس على الأسعار عندما تعمل الأسواق بشكل جيد ومن ثم يمكن أن تبدأ الشركات الجديدة و أن تنمو الشركات القائمة (Cecchetti,et al,2017:55).

5.2 وظائف الأسواق المالية Function of financial markets:

تسهل الأسواق المالية زيادة رأس المال المالي من قبل الجهات الحكومية ومؤسسات الأعمال إذ يمكن للجهات الحكومية إصدار أو بيع سندات الدين لتمويل بناء الطرق والجسور أو لتقديم خدمات إضافية للناس، ويمكن للشركات بيع الأوراق المالية أو الأسهم لجمع الأموال ومن ثم الاستثمار في أعماله وتنميتها كما وتعمل الأسواق المالية على تسهيل نقل الديون والأوراق المالية الصادرة سابقًا من المستثمرين الحاليين إلى المستثمرين الجدد (Melicher, & Norton,2013:14).

5.3 أهمية الأسواق المالية Importance of financial markets:

تزداد أهمية الأسواق المالية كل يوم وهي ظاهرة تتماشى مع عولمة هذه الأسواق إذ لم يعد الاقتصاد الحديث اقتصادًا قائماً على الائتمان إذ بالأحرى اصبح اقتصاد سوق رأس المال، فالشركات تطلب التمويل مباشرة من المستثمرين عن طريق إصدار الأسهم والسندات (Pascal, et al,2009:285)، تسهل الأسواق المالية تدفق الأموال من أجل تمويل استثمارات الشركات والحكومات والأفراد. اما المؤسسات المالية هي اللاعب الرئيسي في الأسواق المالية لأنها تؤدي وظيفة الوساطة وبالتالي تحدد تدفق الأموال. اما المنظمون الماليون فلهم دور مراقبة وتنظيم المشاركين في النظام المالي (Daršku vienė,2010:6).

5.4 مؤشر القيمة السوقية:

يعبر هذا المؤشر عن قيم أسعار إغلاق أسهم الشركات في اليوم الأخير من الشهر أو السنة حيث يمثل الحجم الكلي لرأسمال السوق نهاية السنة وتبرز أهمية هذا المؤشر في انه يستخدم لرصد التطورات الحاصلة في النشاط الاستثماري للشركات المتداولة في السوق والاقتصاد حيث أن الزيادة في قيمة المؤشر تعبر عن الزيادة في قيمة المشاريع الاستثمارية التي تمول بطرح الأسهم ولكن في بعض الأحيان تلك الزيادة قد تعبر عن ارتفاع في أسعار الأوراق المالية (Hamza and Abdul Hamid, 2012: 16)

6. الجانب العملي:

6.1 تحليل النتائج:

لغرض تحقيق أهداف البحث والمتمثلة في قياس مدى تأثير كل من الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية عبر الميل الحدي والمتوسط للإيداع والائتمان في مؤشر القيمة السوقية لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية، وذلك من اجل تحليل معدلات لنمو السنوي لكلا المتغيرين فضلا عن معرفة الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لكل من مكونات الجدول يتضح من الجدول (1) سيطرة القيمة السوقية لقطاع المصارف على بقية القطاعات الأخرى في السوق ، وكان معدل القيمة السوقية للقطاع المصرفي خلال مدة الدراسة المبحوثة (3282470.529) كما وسجلت أدنى قيمة سوقية للقطاع عام 2005 حيث بلغت (1450529) أما في عام 2021 كانت القيمة السوقية في أعلى مستوى لها حيث كانت تساوي (7457069) وان ابرز ما يلاحظ على القيمة السوقية من خلال الجدول ان منحى القيمة السوقية للقطاع انها ذات منحنى تصاعدي مع الانتباه إلى انه في عام 2014 بدأت القيمة بالانخفاض نتيجة الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق بلأضافه إلى الانخفاض القياسي في أسعار النفط العالمية ومن ثم استمر الانخفاض خلال السنوات التالية وان هذا الانخفاض هو نتيجة ارتدادية لصدمة 2014 وعند الانتقال إلى قطاع التأمين كان معدل القيمة السوقية خلال مدة الدراسة المبحوثة يبلغ (9818.1765) وكانت اقل قيمة للقطاع في عام 2018 حيث كانت (2306) فيما سجلت أعلى قيمة للقطاع خلال عام 2021 حيث بلغت (21828) وكما هو الحال في القطاع المصرفي كان منحى القيمة السوقية لقطاع التأمين ذات منحنى تصاعدي استمر هذا التصاعد حتى العام 2014 بدأت بالانخفاض لنفس الأسباب المذكورة سابقاً، كانت القيمة السوقية لقطاع الاستثمار.

الجدول (1) يوضح القيمة السوقية حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2021)

مؤشر القيمة السوقية										
MIN	MAX	MEAN	قطاع الزراعة	قطاع الفنادق	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الاستثمار	قطاع التأمين	قطاع المصارف	السنة
7250	2534688	463837.8571	22452	234110	380062	53353	14950	7250	2534688	2005
6105	1450529	278364.2857	19420	211609	207345	39637	13905	6105	1450529	2006
6800	1588096.1	301173.9214	19044.25	187028.1	232318	62681	12250	6800	1588096.1	2007
7985	1722314.3	330293.5714	15109	219807.5	270911	63428.2	12500	7985	1722314.3	2008
9430	2382968.6	479356.9471	31828	393052.5	388142	133090.03	16987.5	9430	2382968.6	2009
10970	2408756	494610.7143	36055	455175	393190	141815	10970	16314	2408756	2010
13449	3811589	704456.1429	55855	413714	450793	168362	13449	17431	3811589	2011
9807	4293558	761050.1429	61807	390858	392692	163912	9807	14717	4293558	2012
4150	5228300	922306.7143	79422	427036	558755	144711	4150	13773	5228300	2013
3185	4801035	858638.5714	76755	502319	465126	148496	3185	13554	4801035	2014
2378	3402995	636365.7143	73853	301839	536193	129162	2378	8140	3402995	2015
2240	3202660	599544.2857	72092	364234	462720	85693	2240	7171	3202660	2016
2240	3670916	676242.5714	89921	306622	580325	76608	2240	7066	3670916	2017
2306	2703850	650978.1667	79541	308338	737574	74260	****	2306	2703850	2018
3422	2613300	649845.8333	93107	377552	712926	98768	****	3422	2613300	2019
3617	2529375	670175.8333	132801	358912	869461	126889	****	3617	2529375	2020
3720	7457069	1334643.714	253864	374375	1089483	142167	3720	21828	7457069	2021
			71348.60294	342740.0647	513412.7059	109001.8959	8766.535714	9818.1765	3282470.529	MEAN
			253864	502319	1089483	168362	16987.5	21828	7457069	MAX
		• المبالغ بالمليار دينار	15109	187028.1	207345	39637	2240	2306	1450529	MIN

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

مقاربة لما هو عليه في قطاع التأمين حيث كان معدل القيمة السوقية خلال مدة الدراسة المبحوثة (8766.535714) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2017 حيث بلغت (2240) أما في عام 2009 كانت القيمة السوقية (16987.5) وهي أعلى قيمة وصل لها القطاع خلال مدة الدراسة وان ابرز ما يلاحظ في جدول القيمة السوقية لقطاع الاستثمار تذبذب في القيمة خلال (2005-2011) ومن ثم بعد ذلك بدأت القيمة بالانخفاض التدريجي حتى عام 2018 أصبحت القيمة السوقية للقطاع مساوية للصفر خلال الأعوام (2018-2020) ثم سجلت في عام 2021 عاودت القيمة للظهور وسجلت ما قيمته (3720) ، أما قطاع الخدمات كان معدل القيمة السوقية للقطاع خلال مدة الدراسة المبحوثة تبلغ (109001.8959) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2006 حيث بلغت (39637) أما أعلى قيمة سوقية للقطاع كانت عام 2011 حيث بلغت (168362) ان ما يلاحظ من خلال جدول قطاع الخدمات عدم الانتظام والتذبذب خلال مدة الدراسة وعدم اتخاذ نهج ثابت سواء تصاعدي او تنازلي، وعند الانتقال إلى قطاع الصناعة كان معدل القيمة السوقية خلال مدة الدراسة (513412.7059) ويتضح من الجدول ان أدنى قيمة سوقية لقطاع الصناعة كانت عام 2006 حيث بلغت القيمة (207345) وكما سجل عام 2021 أعلى قيمة للقطاع خلال مدة الدراسة بقيمة سوقية بلغت (1089483) ويلاحظ من جدول القيمة السوقية كانت متذبذبة بين الصعود والهبوط في القيمة وقد يعود السبب في ذلك التذبذب إلى التخبط في القرارات المتخذة والتي تؤثر على قطاع الصناعات، أما في قطاع الفنادق والسياحة كان معدل القيمة السوقية للقطاع خلال مدة الدراسة (342740.0647) كما سجل عام 2007 اقل قيمة للقطاع حيث بلغت (187028.1) أما عند النظر إلى أعلى قيمة سوقية كانت عام 2014 بلغت (502319) وشهد القطاع فترات متفاوتة بين الارتفاع في القيمة السوقية التدريجية وبين الانخفاض بالقيمة والسبب في ذلك الأوضاع الأمنية المختلفة التي شهدها البلد خلال فترة الدراسة، وأخيرا عند الانتقال إلى قطاع الزراعة كان معدل القيمة السوقية للقطاع (71348.60294) وكذلك كانت أدنى قيمة سوقية للقطاع عام 2008 حيث بلغت القيمة السوقية (71348.60294) أما في عام 2021 سجلت أعلى قيمة سوقية للقطاع الزراعي خلال مدة الدراسة المبحوثة بقيمة بلغت (71348.60294) ويلاحظ من خلال الجدول ان القيمة السوقية للقطاع الزراعي ذات منحنى تصاعدي في اغلب فترات الدراسة وكما انخفضت قيمة القطاع في عام 2014 واستمرت القيمة بالانخفاض في السنتين التاليتين ثم عاودت للصعود مرة أخرى حيث احتاج القطاع لتلك المدة للتعافي من الأوضاع الداخلية المتمثلة بسيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق متعددة من العراق وكذلك الأوضاع على المستوى العالمي من الانخفاض في أسعار النفط ، وعلى العموم يلاحظ من خلال الجدول ان القيمة السوقية لجميع القطاعات قد انخفضت في عام 2006 بالمقارنة مع 2005 .

بعد تحليل جميع القطاعات خلال مدة الدراسة المبحوثة وجد ان القطاع المصرفي هو صاحب أعلى قيمة سوقية بين القطاعات جميعاً ويعود السبب في ذلك إلى انه أكثر القطاعات جذب للمستثمرين كما ان عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع هي الأعلى بين القطاعات الأخرى ومن ثم كان قطاع الصناعة بالمركز الثاني أما في المركز الثالث جاء قطاع الفنادق والسياحة كما حل قطاع الخدمات رابعاً بين القطاعات أما المركز الخامس كان لقطاع الزراعة فيما كانت تناوب قطاعي الاستثمار والتأمين على المركز السادس والسابع مسجلين اقل قيمة بين القطاعات وهذا يعكس مدى ضعف القطاعين حيث وجود قطاع تأمين قوي سوف يدعم بشكل كبير القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة لقطاع الاستثمار الذي يلعب دور كبير في عملية التنمية، ومن يتضح

الضعف في أداء قطاعات الانتاجية كقطاع الاستثمار والتأمين فيما استحوذت قطاعات المصارف والصناعة والفنادق على نشاط السوق كما يوضح الشكل حجم القطاعات خلال سنوات الدراسة.

الشكل (1) يوضح القيمة السوقية لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة(2005-2021)

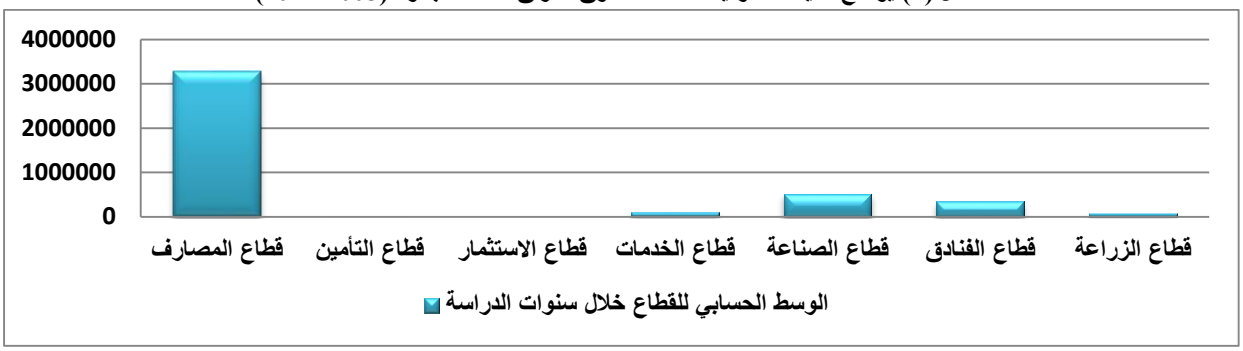

6.2 اختبار فرضية البحث:

يهدف المبحث إلى استخدام تحليلات الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين أبعاد متغيرات الدراسة المستقلة (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC) والمتغير التابع (مؤشرات القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). فضلا عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغيرات المستقلة للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحده . وباستخدام أسلوب الحذف التراجعي (Backward)

أ- قطاع المصارف

يبين الجدول(2) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

جدول(2) تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع المصارف

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3879628.571	2146787.903		1.807	.096
	APD	-866319.100-	1014458.263	-.433-	-.854-	.410
	MPD	-108683.177-	126031.824	-.244-	-.862-	.405
	APC	1507782.167	985123.390	.781	1.531	.152
	MPC	384849.101	393899.273	.279	.977	.348
2	(Constant)	2161377.997	740682.135		2.918	.012
	MPD	-103685.936-	124578.079	-.233-	-.832-	.420
	APC	770365.133	469179.702	.399	1.642	.125
	MPC	396893.898	389526.160	.288	1.019	.327
3	(Constant)	1991093.586	704008.570		2.828	.013
	APC	846948.502	454991.423	.439	1.861	.084
	MPC	223086.957	325189.692	.162	.686	.504
4	(Constant)	2148169.781	653881.346		3.285	.005
	APC	894946.759	441575.259	.464	2.027	.061
R^2=0.215, Sig=.061 , F المحسوبة=4.108						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-
(أولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمانMPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع
(ثانياً) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.
(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرAPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الأخير.
(رابعا) حذف مؤشر MPC لانه يمثل أكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرAPC إلى مؤشر القيمة السوقية (894946.759) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع المصارف بمقدار(894946.759). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.027) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (0.215) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (21.5%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، أما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (4.108) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع المصارف وفق الفرضية الفرعية الأولى بنسبة 25%.

ب- قطاع التأمين

يبين الجدول(3) أدناه اختبار الفرضـــية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية .

جدول(3)تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والانتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع التأمين

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7362.571	8207.014		.897	.387
	APD	1748.668	3878.200	.242	.451	.660
	MPD	-734.002-	481.810	-.457-	-1.523-	.154
	APC	-2877.927-	3766.055	-.413-	-.764-	.460
	MPC	2575.683	1505.848	.517	1.710	.113
2	(Constant)	10830.865	2772.458		3.907	.002
	MPD	-744.089-	466.310	-.463-	-1.596-	.135
	APC	-1389.449-	1756.193	-.199-	-.791-	.443
	MPC	2551.371	1458.041	.512	1.750	.104
3	(Constant)	9162.142	1775.209		5.161	.000
	MPD	-671.735-	451.105	-.418-	-1.489-	.159
	MPC	2283.251	1399.038	.458	1.632	.125
4	(Constant)	8634.525	1808.700		4.774	.000
	MPC	1211.763	1247.547	.243	.971	.347
5	(Constant)	9818.176	1334.198		7.359	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمانMPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع مؤشرات هي (APD، MPD،APD،MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانياً) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(رابعا) تضمن النموذج الرابع حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر عدم معنوية المؤشر الأخير.

(خامسا) تضمن النموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو مؤشر الميل الحدي للائتمانMPC لعدم معنويته.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه قبول فرضية العدم (H0) و رفض فرضية الوجود (H1) بمعنى لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع التأمين وفق الفرضية الفرعية الأولى

ج- قطاع الاستثمار

يبين الجدول(4) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

جدول(4)تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والانتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع الاستثمار

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	11011.772	2908.432		3.786	.003
	APD	2786.983	1374.371	.382	2.028	.065
	MPD	-331.103-	170.746	-.204-	-1.939-	.076
	APC	-9024.716-	1334.629	-1.282-	-6.762-	.000
	MPC	375.256	533.648	.075	.703	.495
2	(Constant)	11162.915	2843.525		3.926	.002
	APD	2752.378	1346.520	.377	2.044	.062
	MPD	-267.045-	141.579	-.165-	-1.886-	.082
	APC	-8890.339-	1294.940	-1.263-	-6.865-	.000
R^2=0.902, Sig=.000[c], F المحسوبة=40.028						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشرات الأخرى(APD,MPD,APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانياً) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPC من النموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء النموذج الثاني والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرAPD إلى مؤشر القيمة السوقية (2752.378) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع الاستثمار بمقدار(2752.378). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.044) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- كان معامل انحدار مؤشرMPD إلى مؤشر القيمة السوقية(-267.045-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع الاستثمار بمقدار(-267.045-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-1.886-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشرAPC إلى مؤشر القيمة السوقية(-8890.339-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع الاستثمار بمقدار(-8890.339-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-6.865-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثاني (0.902) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (90.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، أما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (40.028) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع الاستثمار وفق الفرضية الفرعية الأولى بنسبة 75%.

د- قطاع الخدمات

يبين الجدول(5) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

جدول(5) تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع الخدمات

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-11334.412-	55201.812		-.205-	.841
	APD	49746.107	26085.453	.907	1.907	.081
	MPD	-3223.710-	3240.742	-.264-	-.995-	.339
	APC	-31076.400-	25331.145	-.587-	-1.227-	.243
	MPC	16678.787	10128.599	.441	1.647	.126
2	(Constant)	-19006.927-	54638.261		-.348-	.734
	APD	50950.910	26046.811	.929	1.956	.072
	APC	-29726.009-	25284.542	-.562-	-1.176-	.261
	MPC	11303.338	8563.163	.299	1.320	.210
3	(Constant)	26557.922	39035.067		.680	.507
	APD	23964.870	12477.544	.437	1.921	.075
	MPC	9937.395	8598.995	.263	1.156	.267
4	(Constant)	31790.922	39202.753		.811	.430
	APD	25438.883	12550.230	.464	2.027	.061
R^2=0.215, Sig=.061[e], F المحسوبة=4.109						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمانMPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي

(MPD,APC,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (APD) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانياً) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرAPD عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرAPD عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الأخير.

(رابعا) حذف مؤشر MPC لانه يمثل أكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرAPD إلى مؤشر القيمة السوقية(25438.883) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع الخدمات بمقدار(25438.883). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.027) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (0.215) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (21.5%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، أما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (4.109) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع الخدمات وفق الفرضية الفرعية الأولى بنسبة 25%.

ه- القطاع الصناعي:

يبين الجدول(6) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

جدول(6) تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع الصناعة

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	246204.743	239576.950		1.028	.324
	APD	-16269.691-	113211.378	-.053-	-.144-	.888
	MPD	17932.216	14064.883	.265	1.275	.226
	APC	253714.735	109937.669	.864	2.308	.040
	MPC	-48123.389-	43958.318	-.229-	-1.095-	.295
2	(Constant)	213935.564	80324.876		2.663	.020
	MPD	18026.066	13510.139	.267	1.334	.205
	APC	239865.857	50881.208	.817	4.714	.000
	MPC	-47897.185-	42243.007	-.228-	-1.134-	.277
3	(Constant)	203391.060	80594.446		2.524	.024
	MPD	9813.719	11520.321	.145	.852	.409
	APC	226456.697	49990.001	.772	4.530	.000
4	(Constant)	231091.120	73066.048		3.163	.006
	APC	222747.616	49342.529	.759	4.514	.000
R^2=.576, Sig=.000[e], F المحسوبة=20.379						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمانMPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانياً) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرAPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر MPC من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرAPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الأخير.

(رابعا) حذف مؤشر MPD لانه يمثل أكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرAPC إلى مؤشر القيمة السوقية (222747.616) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع الصناعة بمقدار(222747.616). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (4.514) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (.576) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (57.6%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، أما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (20.379) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع الصناعة وفق الفرضية الفرعية الأولى بنسبة 25%.

و- القطاع السياحي

يبين الجدول(7) أدناه اختبار الفرضـــية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

جدول(7) تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع السياحة

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	96177.295	118713.686		.810	.434
	APD	92782.864	56097.801	.782	1.654	.124
	MPD	-5114.706-	6969.344	-.194-	-.734-	.477
	APC	-47737.558-	54475.633	-.417-	-.876-	.398
	MPC	38333.182	21781.954	.469	1.760	.104
2	(Constant)	84004.160	115444.212		.728	.480
	APD	94694.394	55033.845	.798	1.721	.109
	APC	-45595.042-	53423.261	-.398-	-.853-	.409
	MPC	29804.548	18092.955	.364	1.647	.123
3	(Constant)	153893.500	80580.141		1.910	.077
	APD	53302.034	25757.410	.449	2.069	.057
	MPC	27709.405	17750.918	.339	1.561	.141
4	(Constant)	168485.184	83781.581		2.011	.063
	APD	57412.168	26821.537	.484	2.141	.049
R^2=.234, Sig=.049[e], F المحسوبة=4.582						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمانMPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات (APD,MPD,APC,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع

(ثانياً) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات ايضاً.

(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرAPD عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الأخير.

(رابعا) حذف مؤشر MPC لانه يمثل أكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرAPD إلى مؤشر القيمة السوقية(57412.168) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع السياحة بمقدار(57412.168). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.141) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (.234) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (23.4%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، أما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (4.582) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة للقطاع السياحي وفق الفرضية الفرعية الأولى بنسبة 25%.

ز- القطاع الزراعي

يبين الجدول(8) أدناه اختبار الفرضـــية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

جدول(8) تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية للقطاع الزراعي

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	35352.343	68017.237		.520	.613
	APD	-14913.405-	32141.344	-.199-	-.464-	.651
	MPD	1187.807	3993.099	.071	.297	.771
	APC	65247.027	31211.920	.902	2.090	.059
	MPC	-4320.533-	12480.013	-.084-	-.346-	.735
2	(Constant)	38179.355	64945.935		.588	.567
	APD	-15357.326-	30960.621	-.205-	-.496-	.628
	APC	64749.463	30054.548	.895	2.154	.051
	MPC	-2339.897-	10178.629	-.045-	-.230-	.822
3	(Constant)	35532.951	61717.528		.576	.574
	APD	-14846.999-	29818.033	-.198-	-.498-	.626
	APC	63812.042	28751.734	.882	2.219	.043
4	(Constant)	6472.607	19559.284		.331	.745
	APC	51186.215	13208.660	.707	3.875	.001
R^2=.500, Sig=.001[e], F المحسوبة=15.017						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-
(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمانMPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.
(ثانياً) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرAPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.
(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر MPC من النموذج لعدم معنويته (لانه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرAPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الأخير.
(رابعا) حذف مؤشر APD لانه يمثل أكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرAPC إلى مؤشر القيمة السوقية (51186.215) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية للقطاع الزراعي بمقدار(51186.215). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.875) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (.500) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (50%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، أما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (15.017) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع الزراعي وفق الفرضية الفرعية الأولى بنسبة 25%.

7. الاستنتاجات والتوصيات:

7.1 الاستنتاجات:

1. استنتجت الدراسة إلى ان شركات القطاع المصرفي هي صاحبة اعلى قيمة سوقية من بين شركات القطاعات الأخرى حيث السيطرة المطلقة على نشاط سوق العراق للاوراق المالية خلال مدة الدراسة التي امتدت (2005، 2021)
2. الانخفاض الكبير والذي كان شبه معدوم لشركات قطاع التأمين والاستثمار ويعود السبب في الوضع الأمني المرتبك بشكل كبير حيث ان عمل شركات قطاع التأمين والاستثمار يحتاج إلى وضع امني مستقر نسبياً لكي تعمل بشكل صحيح
3. كان للوظيفة الايداعية والوظيفة الائتمانية علاقة اثر ذات دلالة معنوية في مؤشر القيمة السوقية لاغلب قطاعات السوق وهذا ما يثبت فرضية الدراسة فيما لم تكن هناك علاقة اثر بين تلك الوظائف ومؤشر القيمة السوقية لقطاع التامين
4. عدم قيام المصارف التجارية بالوظائف الأساسية المتوقعة منها حيث كان تأثيرها ضعيف في معظم القطاعات ماعدا قطاع المصارف.
5. تذبذب قيمة مؤشر القيمة السوقية لجميع القطاعات خلال مدة الدراسة وعدم اتخاذه مسار واحد ونمو ثابت في قيمة المؤشر

7.2 التوصيات:

1. ضرورة قيام البنك المركزي بحث المصارف التجارية على منح ائتمان مخصص للشركات ضمن قطاعات السوق الضعيفة لجعلها أكثر نشاط ويكون نشاطها بشكل متقارب مع نشاط القطاع المصرفي ولتحقيق النمو الاقتصادي لتلك القطاعات.
2. تشجيع الأفراد على الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية من خلال اتخاذ المصارف استراتيجيات جديدة لجذب الودائع والمستثمرين.
3. فتح فروع للسوق في مختلف محافظات العراق لتسهيل عملية انضمام شركات جديدة وكذلك جذب مستثمرين جدد
4. الاهتمام بتنشيط قطاع التأمين والاستثمار لما لهم من دور واثر كبير على نشاط باقي الشركات المدرجة في السوق
5. ضرورة تشديد مراقبة أداء الشركات العاملة في السوق واتخاذ إجراءات صارمة بحق الشركات ضعيفة النشاط حتى تحسن من وضعها

المصادر

A. Arab sources:

1. **Al-Zubaidi Hamza Mahmoud, (2011), "Bank Management, Deposit Mobilization and Presentation Strategy," Al-Warraq Publishing and Distribution Foundation, Amman, Jordan.**
2. **Al-Shammari, Sadiq Rashid (2010), Non-performing loans and their impact on financial crises, Union of Arab Banks, Arab Banking Bulletin, March.**
3. **Al-Shammari, Sadiq Rashid: Banking Management, Al-Kitab Press, Baghdad, 2012.**
4. **Angro, Iman, "Credit analysis and its role in rationalizing lending operations," Master's thesis, Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria, Damascus, 2007**
5. **Thuwaini, Falah Hassan (2004), "Economic Evaluation of the Savings and Financing Role of the Rafidain and Rasheed Banks," Al-Mustansiriya University, Issue (50) (2004), Baghdad.**
6. **Hassan Karim Hamza, & Ghassan Rashad Abdel Hamid. (2012). The Iraqi Stock Exchange, its origins - analysis and evaluation of its indicators. Kufa Studies Center Journal, 1(24.(**
7. **Abdullah Watrad, Khaled Amin, Ismail Ibrahim, "Management of Banking Operations - Local and International," Wael Publishing House - Amman, first edition, 2008.**
8. **Abeer Jalil Abdel Nabi, & A. M. Dr.. Ahmed Abdel Zahra Hamdan. (2021). Analysis of the deposit and financing function in commercial banks in Iraq for the period 2010-2018. Journal of Administration and Economics, (127), 140-151**
9. **Adhafa, Haider Hussein, "The Effectiveness of the Credit Policy of Specialized Banks in Stimulating Private Investment in Iraq," a thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics - University of Baghdad as part of the requirements for obtaining a doctorate in economics.**
10. **Ali Hussein Zayer, Nihad Abdel Karim Al-Obaidi. (2015). Implementing the deposit insurance system in Iraq and its role in the sound performance of commercial banks. Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, 10(33.**
11. **Faiq, Avin, (2015), The effect of diversifying the loan portfolio on the return and risk of the portfolio, published master's thesis, Faculty of Economics, University of Aleppo, Syria.**

B. Foreign sources:

12. **Belete, L. (2021). *FACTORS AFFECTING DEPOSIT MOBILIZATION PROCESS IN THE CASE OF DEBUB GLOBAL BANK SC* (Doctoral dissertation, ST. MARY'S UNIVERSITY).**
13. **Cecchetti, S. G., Schoenholtz, K. L., & Fackler, J. (2017). *Money, banking, and financial markets* (Vol. McGraw-Hill/Irwin.**
14. **Choudhry, M. (2018). *An introduction to banking: principles, strategy and risk management*. John Wiley & Sons.**
15. **Darškuvienė, V. (2010). Financial markets. *Vytautas Magnus University. Kaunas*.**
16. **Edwards, B. (Ed.). (2004). *Credit management handbook*. Gower Publishing, Ltd..**

17. Godwin E, Bassey (2015) ”Bank Profitability And Liquidity” International Journal of Economics, Commerce and Management United Kingdom Vol. III, Issue 4, April 2015 Licensed under Creative Common Page 1 http:// ijecm.co.uk/ ISSN, Department Of Economics, University of Uyo, Uyo, Nigeria
18. Golin, J., & Delhaise, P. (2013). The bank credit analysis handbook: a guide for analysts, bankers and investors. John Wiley & Sons.
19. Guseva, A., & Rona-Tas, A. (2014). *Plastic money: Constructing markets for credit cards in eight postcommunist countries*. Stanford University Press.
20. Ketcha, N. (1999). Deposit insurance system design and considerations. *BIS Policy Papers*, *7*, 221-239.
21. Koch, T. W., & MacDonald, S. S. (2015). Bank Management (8th Editio.). Cengage Learning.
22. Kumar, R. (2014). *Strategies of banks and other financial institutions: Theories and cases*. Elsevier.
23. Melicher, R. W., & Norton, E. A. (2013). *Introduction to finance: markets, investments, and financial management*. John Wiley & Sons.
24. Okechukwu, E. U., & Gerald, N. (2016). Role of Commercial Banks in Sustainable Economic Development in Nigeria. NG-Journal of Social Development.
25. Pascal, Q., Maurizio, D., & Antonio, S. (2009). Corporate Finance-Theory and Practice.
26. Rafal Wolski &Monika Bolek (2016), Liquidity – Profitability Relationship Analysed Once Again, The Case Of Poland.European Scientific Journal March 2016 edition vol.12, No.7.pp1-46
27. Rose, P. (2013). Bank Management and Financial Services/Peter S. Rose, Sylvia C. Hudgins.–7th ed.,–McGraw-Hill Education.
28. Vuong, B. N., Duy Tung, D., Giao, H. N. K., Dat, N. T., & Quan, T. N. (2020). Factors Affecting Savings Deposit Decision of Individual Customers: Empirical Evidence from Vietnamese Commercial Banks. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, *7*(7).